تحت الضغط العالي

▪ قيس قاسم العجرش

يوم لليبرالية

السابع من أيار خصصه عدد من الناشطين السعوديين كي يكون يوماً لـ"الليبرالية" في المملكة التي تغلي بهدوء غير مسبوق.

هؤلاء الناشطون عبر عنهم أحد الكتاب العرب تقييماً لنشاطهم بأنهم كمنْ يحاول أن يبني مسجداً إسلامياً وسط دولة الفاتيكان التي تبلغ مساحتها كيلومترا مربعا واحدا فقط أو أكثر بقليل.

خطوة هؤلاء تأتي بعد أن نظمت السعودية جهداً سياسياً ومالياً وإعلامياً وقائياً غير مسبوق من أجل الوقاية من تأثيرات فيروس الربيع العربي .

وأول ما أشره هؤلاء الناشطون أن الاستمرار في القول بأن "أداة خفية" تقف وراء حركة الشعوب وتململها من حكوماتها القهرية التاريخية، إنما يعبر عن قصور في فهم تفاعل الناس مع التكنولوجيا وروح الواقع الافتراضي على الإنترنيت .

صحيح أن هذا الواقع هو فضاء افتراضي إلا أن أعداءه وضحاياه هم أناس حقيقيون، فالحكومات التي لم تستوعب التغيير كانت حكومات حقيقية لها أجهزة مخابرات وأمن وحمايات وأموال وسلطان وحصة من ظل الله على الأرض.

لكنها سقطت لأن الاستيعاب مازال قاصراً عن فهم الآليات التي اكتشفت نقطة السر وكلمة فتح المغارة.

يعلم المشتغلون في الفضاء الافتراضي على شبكة الإنترنيت أن الحجب والحواجز تنهار بسهولة حين تكتشف كلمة السر "الباسوورد"، والذي حصل إن الكلمة تم اكتشافها من غير أن تحدد جهة ما امتلاكها أو استعمالها فصار الأمر الى ما هو عليه في مصر وتونس واليمن وليبيا الآن.

أما الليبراليون السعوديون فيستحقون وقفة دراسة ورؤية خاصة كونهم يعملون في وسط هو الأخطر من نوعه في هذا المجال لكن لهم أمل (مع خطورة العمل) في أن يتمكنوا من التغيير.

إذن، هناك من له أمل في التغيير بالرغم من أي ظلمة تغطي المشهد، هؤلاء ليسوا شهداء أو "انتحاريين" لكن على الطريقة الليبرالية ، لكنهم اكتشفوا "باسوورد "مكنهم من التواصل مع الناس فأصبح لهم مدى للعمل معه أمل ومعه تصور واقعي تماماً لا يغرد في الأمنيات قدر تفهمه لهموم المجتمع وممكنات النظام الاستبدادي الثيوقراطي الحال بينهم بصورة تصور كل العالم معها إنها مطلقة بلا ريب.

لكنهم أثبتوا أن هذا التوصيف ليس مطلقاً، بدليل وصول صوتهم الى قطاعات من الشعب السعودي، أي أن من يبحث بهمة وبلا يأس سيتمكن من الصمود بالنهاية ودون خسائر هائلة .

هذه "نكزة" الى الذين يتحدثون باسم الليبرالية عندنا في العراق... لعلها تكفي لتحريك الطمي.

الفصل البرلماني المنقضي.. انحسار الرقابة والتشريعات وتعاظم الأزمات

□بغداد - أحمد الكندي

انتهى الفصل التشريعي الثاني للدورة الانتخابية الثانية لمجلس النواب العراقي في السابع من ايار الحالي ٢٠١٢ الذي صادف اول من امس الاثنين بعد ان كان قد بدأ يوم ٢٠ كانون الثاني من العام الماضي ٢٠١١ وشهد انعقاد ٣٩ جلسة برلمانية.

على المستوى التشريعي قام مجلس النواب باقرار مشاريع اكثر من ٧٠ قانونا ابرزها: تشكيل الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة، وقانون أصول المحاكمات الجزائية العسكري، وقانون إنهاء أعمال المحكمة الجنائية العراقية العليا، التصويت على قضاة الهيئة التمييزية المختصة بنظر الطعون المقدمة على قرارات هيئة المساءلة والعدالة، وقانون صندوق استرداد اموال العراق وتعويضاته، والموازنة الاتحادية العامة للسنة المالية ٢٠١٢، وتمديد عمل المفوضية العليا للانتخابات، والموافقة على مرشحي اعضاء محكمة التمييز الاتحادية.

اما على المستوى الرقابي فإن دور البرلمان اقتصر على استجواب امين بغداد صابر العيساوي في اكثر من جلسة لكنه لم يبت بالامر لغاية الان.

وتم ايضا استضافة وزير المالية لمناقشة الموازنة الاتحادية للعام ٢٠١٢ وكانت هناك مساع لاستضافة رئيس الوزراء نوري المالكي لمناقشته بقضايا تخص الشأن الامني تحديدا لكن الامر لم يحصل.

وكانت هناك مساع من القائمة العراقية لاستجواب وزير التعليم العالي والبحث العلمي علي الاديب لكن الامر لم يحصل لغاية الان وهناك سجال يدور بشأنه وعلى الارجح سيتم البت به بشكل نهائي خلال الفصل المقبل.

فريق كبير من النواب ابدى عدم رضاه عن هذا الفصل وعد القوانين المشرعة فيه عديمة الاهمية في حين وصفه بعض المتابعين للشأن السياسي بأنه فصل الازمات السياسية.

وقال النائب المستقل جواد البزوني لـ"المدى" ان "الفصل التشريعي الثاني للبرلمان كان سيئا الى حد كبير مشيرا الى ان مجلس النواب لم يتمكن من تشريع القوانين المهمة التي لها تماس مباشر بمصلحة الشعب العراقي والدولة العراقية كقانوني الاحزاب والنفط والغاز". واوضح البزوني ان "هذه المعطيات تدلل على ان مجلس النواب فشل في اداء دوره المطلوب منه خلال هذا الفصل لافتا الى ان الفصل التشريعي الاول ضاع من عمر البرلمان دون الاستفادة منه وانشغل في ازمة تشكيل الحكومة وما تلاها من ازمات".

واضاف "هناك ايضا فشل في اداء الدور الرقابي لأن مجلس النواب لم يستطيع محاسبة الوزراء المتلكئين في اداء مهامهم ومحاسبة المسؤولين المفسدين". وشدد على ان السبب الرئيسي وراء "الفشل الرقابي والتشريعي" هو الخلافات السياسية القائمة بين الكتل.

ولفت البزوني الى ان "النواب لم يكونوا ملتزمين بمواعيد دوام المجلس وهناك منهم من لديه غيابات كثيرة وكان من المفترض بدء الدوام الساعة ١٠ صباحا لكن اغلب الجلسات عقدت في الساعة ١٢ لأن النصاب لم يكتمل الى بعد هذا الوقت.

ورفض البزوني تحميل هيئة رئاسة مجلس النواب مسؤولية هذا الفشل قائلا: ان "افضل ما تميز به البرلمان خلال الدورة الحالية هو هيئة رئاسته سواء كان رئيس المجلس او نوابه مشيرا الى ان هيئة الرئاسة كانت منضبطة وتمتلك قيادة متميزة" حسب تعبيره.

من جهته اعتبر الامين العام للكتلة العراقية البيضاء النائب جمال البطيخ ان مجلس النواب مصاب بشلل تام نتيجة الوضع السياسي الراهن. وبين لـ"المدى" ان "الفصل التشريعي المنصرم لم يكن بمستوى الطموح ولم تكن هناك قوانين ذات اهمية ولم تكن مرضية للشعب". وشدد على ان "السبب في ذلك هو الصراع القائم بين الاطراف السياسية وان هذا الصراع جعل من الحكومة والبرلمان معا يصابان بالشلل" حسب وصفه. ورأى البطيخ ان "الدورة الماضية ككل كانت افضل من الدورة الحالية مؤكدا انه تحدث بشكل شخصي ومنفرد مع رئيس البرلمان اسامة النجيفي بأن الشعب العراقي غير راض على اداء ممثله في الدولة". واستطرد بالقول ان "النجيفي شخص حازم وصارم في قراراته وادارته للبرلمان لكنه لم يستطيع تجاوز العقبات السياسية وظل العمل البرلماني دون مستوى الطموح".

من جهته حمل النائب عن "القائمة العراقية" حسن الجبوري لـ(المدى) "الكتل السياسية مسؤولية "الأداء السيئ" لمجلس النواب خلال الفصل التشريعي الثاني. واوضح الجبوري ان "هناك خلافات سياسية متراكمة بين الكتل السياسية اثرت بشكل كبير جدا على اداء البرلمان" مشيرا الى ان "هذه الخلافات ادت الى غياب التوافق بين الكتل النيابية على كثير من القوانين المهمة في مجلس النواب وبالتالي ادى الى عدم اقرارها او تأجيلها كأفضل الحلول الى الفصل التشريعي المقبل".

بينما يؤكد النائب عن "كتلة الاحرار" التابعة للتيار الصدري عبد الحسين ريسان في بيان عن مكتبه: "ان مجلس النواب معطل والكثير من اعضائه ليس لهم اي دور حتى في لجانهم". واضاف "الكثير من اعضاء البرلمان منشغلون بالحوارات والتصريحات السياسية، في الوقت الذي لا يحضرون فيه اجتماعات لجانهم المختصة ولم نسمع منهم اي تصريحات عن اعمال لجانهم".

يأتي ذلك في وقت وصف فيه الباحث والمحلل السياسي احمد الصحن الفصل التشريعي الثاني بأنه تزامن مع اكبر الازمات السياسية في البلاد. واوضح ان هذا الفصل تزامن مع حصول ازمات كبيرة ربما لم تحصل في فصول اخرى. وبين الصحن لـ "المدى" ان من الازمات قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي واتهامه بالارهاب وقضية نائب رئيس الوزراء صالح المطلك. وتابع: ان هذا الفصل تزامن ايضا مع ازمة مساعي بعض المحافظات اعلان نفسها اقليما فضلا عن الازمة الكبيرة التي مازالت قائمة لغاية الان بين اقليم كردستان والحكومة المركزية. ويبين ان هذه الازمات غير معني بها البرلمان لكنها اثرت على عمله بشكل ملفت للنظر وجعلت من النواب انفسهم يقرون بفشلهم في هذا الفصل.

واعلن بيان صادر من مجلس النواب أنه تم اقرار ٨٧ قانونا خلال الدورة البرلمانية الحالية.

وقال مسؤول المكتب الاعلامي للنائب الاول لرئيس مجلس النواب حيدر حمادة بحسب بيان له تلقت المدى نسخة منه ان" عدد القوانين التي تم تشريعها لغاية نهاية الفصل التشريعي الثاني من السنة التشريعية الثانية بلغ ٨٧ قانونا منها ٥٤ قانونا خلال الفصل التشريعي الاخير بالاضافة الى وجود قوانين عديدة تم الانتهاء من القراءة الاولى والثانية لها".

واضاف ان"مجلس النواب عاكف على تشريع العديد من القوانين التي تخدم شرائح المجتمع خلال الفصل التشريعي المقبل للارتقاء بالواقع المعاشي والاقتصادي والخدمي للمواطن".

واوضح المصدر ان" مجلس النواب شرع خلال الدورة الحالية قوانين تخص قطاعات الرياضة والشباب والتربية والامن والاقتصاد والزراعة والمرأة والسكن والاستثمار وقطاعات اخرى بالاضافة الى دخول العراق في العديد من الاتفاقيات وتشكيل مفوضية حقوق الانسان وهيئة المساءلة والعدالة".

وتابع حمادة ان" النائب الاول لرئيس مجلس النواب قصي السهيل مستمر وبشكل مكثف بمتابعة عمل اللجان البرلمانية وحثها لتقديم مشاريع القوانين المهمة التي تساهم بالتخفيف عن كاهل المواطن".

ودخل البرلمان في عطلته للفصل الأول لسنته التشريعية الثانية والتي ستكون لشهر واحد بعد ان قررت رئاسة البرلمان تقليصها والتي كانت مقررة ان تكون شهرين وذلك لاقرار بعض مشاريع القوانين المهمة.

وكان مجلس النواب قد عقد آخر جلسة للفصل التشريعي الثاني يوم الاثنين الماضي وصوّت مجلس النواب بالأغلبية على اختيار التشكيلة الجديدة لهيئة المساءلة والعدالة المكونة من سبعة أشخاص بعد ثلاث سنوات من عدم التوافق على هذه التشكيلة. وقال مراسل المدى في مجلس النواب إن جدول أعمال الجلسة تضمن التصويت على قرار طالبي اللجوء من العراقيين المبعدين قسراً من الدول الأوروبية.

مطالبات تدعو الحكومة بإغاثة العراقيين المقيمين في سوريا

□ بغداد/ المدى

طالبت كتل سياسية أمس الثلاثاء، الحكومة العراقية ووزارة الهجرة والمهجرين بالتدخل السريع لإغاثة العراقيين المقيمين في سوريا، في حين دعا تحالف الوسط السفارة العراقية في دمشق إلى فتح أبوابها لهم وتخصيص خط ساخن للتواصل في حال تعرضهم لأي أذى، وأكد أن العراقيين المقيمين هناك لا يستطيعون العودة كون أوضاع البلاد لا تشجعهم على ذلك في ظل "التناحر السياسي والتردي الأمني".

وقال المتحدث باسم التحالف محمد إقبال في بيان صدر، امس، وتلقت "السومرية نيوز" نسخة منه، إن "سوريا اليوم تعيش أوضاعاً أمنية خطيرة وتعاني من انتشار عمليات القتل والخطف والابتزاز فضلاً عن التدهور في الأوضاع الإنسانية والغذائية"، مطالبا الحكومة العراقية ووزارة الهجرة والمهجرين بـ"التدخل السريع لإغاثة أهلنا الساكنين في سوريا أو على الأقل متابعة أحوالهم".

ودعا إقبال السفارة العراقية في دمشق إلى "فتح أبوابها لهم وتخصيص خط ساخن للتواصل في حال تعرضهم لأي أذى"، مضيفا "إذا كنا نعجز اليوم عن تحقيق أمنهم داخل العراق بما يقنعهم للعودة، فلا أقل من رعايتهم خارجه وتلبية احتياجاتهم وذلك واجب ومسؤولية وطنية ملحة".

وأكد إقبال على ضرورة "التفكير بجدية بالعوائل العراقية المقيمة هناك والتي ألجأتها الظروف الداخلية إلى الهجرة طلباً للأمن والاستقرار"، مشيرا إلى أن "العراقيين المقيمين في سوريا اليوم يعيشون بين نارين فهم لا يستطيعون العودة لأن أوضاع بلدهم لا تشجعهم على ذلك في ظل التناحر السياسي والتردي الأمني من جهة مثلما أنهم ينظرون بترقب لما آلت إليه الأمور في سوريا بعدما اشتدت المواجهات بين النظام والثوار".

وكانت لجنة الهجرة والمهجرين في مجلس النواب العراقي كشفت، في ٥ شباط ٢٠١٢ عن وجود اعتداءات تمارس ضد العراقيين في سوريا، فيما أشارت إلى تخصيص مخيمات للأسر العائدة إلى البلاد.

وأعلنت وزارة الهجرة والمهجرين، في الأول من شباط ٢٠١٢، عن تشكيل لجنة برئاسة الوكيل الفني للوزارة لمتابعة أحوال العراقيين في سوريا، فيما أشار رئيس الهلال الأحمر العراقي إلى أن العراقيين في المدن السورية يعانون من نقص في أدوية الأمراض المزمنة.

يذكر أن وزارة الهجرة والمهجرين العراقية أكدت في بيان لها في نهاية العام الماضي ٢٠١١، على أن الإحصائية الأخيرة للوزارة والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين تشير إلى وجود ٢٠٦ آلاف عراقي في سوريا، إلا أن دمشق تؤكد وجود أكثر من مليون ونصف مليون لاجئ عراقي على أراضيها.

حقوق الإنسان ترفض تقرير الخارجية البريطانية وتصف مصادره بـ "غير موثوقة"

□ بغداد/ المدى

عدت وزارة حقوق الانسان تقرير وزارة الخارجية البريطانية بشأن ووجود انتهاكات لحقوق الانسان في العراق انه "يحوي مصادر غير موثوقة"

وذكر بيان للوزارة تلقت المدى نسخة منه أمس ان "حرية الصحافة وحرية التعبير هما من اهم الضمانات التي تطلع بهما آلية الرقابة الفاعلة للسلطة الرابعة على واقع حقوق الانسان وسيادة القانون في العراق ويكفل الدستور العراقي حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل وحرية الصحافة والطباعة وتمثل ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير ركيزة اساسية في البناء الديمقراطي الذي يواصل تراكمه منذ عام ٢٠٠٣ وقد شهد عام ٢٠١١ صدور قانون حماية الصحفيين رقم ٢١ والذي جاء من موجبات صدوره احترام حرية الصحافة والتعبير وضمان حقوق الصحفيين العراقيين وورثتهم وتأكيد دورهم الهام في ترسيخ الديمقراطية في العراق الجديد".

واضاف إن "الدستور العراقي تضمن الإشارة الى العديد من الضمانات التي تتعلق بالمحاكمة العادلة"، مشيرة الى انها "رصدت وجود حالات لمحتجزين مضت على اعتقالهم مدد طويلة وكما ذكرنا أنفاً وان هناك مطالبات من قبلنا للإسراع في حسم هذه القضايا".

وبصدد عقوبة الإعدام قالت الوزارة في بيانها "سبق لحكومة العراق أن أعربت عن استمرار العمل بعقوبة الإعدام بسبب الهجمة الإرهابية الشرسة التي يتعرض لها العراق".

وأوضح البيان انه "بشان ادعاءات التعذيب فإن تقرير وزارتنا للعام ٢٠١١ قد أشار الى٤٦٧ حالة ادعاء تعذيب تلقتها فرق وزارتنا يتعلق البعض منها بوقائع تعذيب جرت في الأعوام ما بين ٢٠٠٥ الى العام ٢٠١١. وتابع ان "الارهاب استهدف جميع مكونات الشعب العراقي كما استهدف الموظفين الحكوميين والامنيين كما استهدف اساتذة الجامعة والاطفال والنساء والشيوخ فقد سجل عدد ضحايا الإرهاب من المدنيين في العراق هذا العام أدنى عدد منذ بدء الحرب عام ٢٠٠٣، حيث سجلت حصيلة ضحايا الأعمال الإرهابية في العراق خلال عام ٢٠١٠ تراجعا بعدد الضحايا قياسا مع العامين السابقين اللذين سجلا أعلى مؤشرات لتحسن للأوضاع الأمنية".

واشار البيان الى ان" ما يتعرض له أبناء الأقليات هو من جملة ما يتعرض له أبناء الشعب العراقي من الأعمال الإرهابية وتسعى الحكومة العراقية إلى اتخاذ الإجراءات لحماية المسيحيين والأقليات الأخرى".ونوه الى ان" الحكومة تعاملت مع موضوع معسكر اشرف وفقا للقواعد المقررة لحقوق الانسان علما ان الافراد الذين ينتمون الى منظمة مسلحة موجودون على الاراضي العراقية بدون سند قانوني وان وجودهم منذ فترة ما قبل سقوط النظام الدكتاتوري والى الان وجودهم على الاراضي العراقية غير مشروع".

يذكر ان وزارة الخارجية البريطانية كانت قد اصدرت الجمعة الماضية تقريرا سنويا وصف القضاء العراقي بـ" المسيس" ووجود انتهاكات لحقوق الانسان في العراق تتمثل بالمضايقات التي تتعرض لها الاقليات وقتل النساء بحجة ما يسمى بـ"غسل العار" فضلا عن عمليات اغتيال الاعلاميين وزيادة تنفيذ عقوبة الاعدام".

مقرّب من المالكي يرفع دعوى قضائية على النجيفي

□ بغداد/ المدى

أعلن النائب عن ائتلاف دولة القانون حسين الأسدي، امس الثلاثاء، عن رفعه دعوى قضائية بحق رئيس البرلمان أسامة النجيفي لسماحه بـ"تصويت غير قانوني" على قضاة محكمة التمييز، مؤكدا أن بعض القضاة المصوت عليهم مشمولون بقانون المساءلة والعدالة، والبعض الآخر هم ضباط أمن في زمن النظام السابق.

وقال الأسدي في مؤتمر صحافي عقده في مبنى البرلمان وحضرته المدى، إن "التصويت الذي تم على قضاة محكمة التمييز باطل ومخالف للشروط القانونية"، مؤكدا أنه "رفع دعوى قضائية أمام المحكمة الاتحادية بحق رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي لمخالفته الشروط".

وأضاف الأسدي أن "بعض الذين رشحوا للمحكمة مشمولون بقانون المساءلة والعدالة، والبعض الآخر هم ضباط أمن في زمن النظام السابق، وبعضهم لم تجتمع فيه الشروط القانونية لقانون التنظيم القضائي"، مؤكدا أن "التصويت على جميعهم لم يحرز على الأغلبية التي يجب أن تكون (نصف زائد واحد)، وبذلك فإن التصويت يكون باطلا".

وأشار الأسدي أن "هذه القضية حساسة، خصوصا أن قضاة التمييز هم سلطة عليا في البلد، وبذلك قدمت الدعوى بصفتي الشخصية ضد النجيفي".

وكان مجلس النواب العراقي قد صوت خلال جلسته الـ٣٨ من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية التي عقدت، في الثالث من أيار الحالي، على ٢٣ من أصل ٢٤ عضوا من أعضاء محكمة التمييز الاتحادية.

وجاء هذا التصويت بعد أن تم تأجيله أربع مرات، حيث قررت رئاسة المجلس، في ١٧ نيسان الماضي، تأجيل التصويت على أعضاء محكمة التمييز الاتحادية إلى ١٩ نيسان ٢٠١٢، بسبب الخلافات بين الكتل السياسية، فيما قررت تأجيل التصويت عليهم إلى ٢١ نيسان الماضي، ليؤجل للمرة الرابعة إلى الثالث من أيار الحالي.

يذكر أن التيار الصدري قد أعلن في ١٧ من نيسان ٢٠١٢، أن الكتل السياسية اتفقت على التصويت على أعضاء محكمة التمييز الاتحادية، فيما أكد أن عدم التصويت على الأعضاء سيجعل قرارات المحكمة "باطلة".